للتواصل

الإيمان صفحة اسبوعية تصدر كل يوم جمعة

- لمقترحاتكم وآرائكم يرجى التواصل معنا عبر الايميل: Lailaelshafie1@hotmail.com
- يرجى مراعاة عدم إلقاء الجريدة في سلة المهملات لما تحتويه من آيات قرآنية.

● من إعداد: ليلى الشافعي

حدث في أسبوع

لجنة السكر تواصل حملتها بالجهراء

المراجعون

ضمن جهودها التوعوية والطبية وتقديم خدماتها الصحية قامت لجنة السكر التابعة لجمعية صندوق إعانة المرضى بالجهراء بتنظيم حملات توعوية للتحذير من مخاطر السكر وتوزيع الأدوية مجانا على المرضى الفقراء، وأفاد رئيس اللجنة د.فهد العنزي بأن هدف اللجنة تعريف شرائح المجتمع بأخطار السكر وسبل الوقاية والعلاج منه بالإضافة الى توفير الأجهزة الطبية التي تستخدم لقياس السكر وغيرها.

«التعريف بالإسلام» تطرح مشروع المؤلفة قلوبهم

د.خالد المذكور مع جودة الفارس

طرحت لجنة التعريف بالإسلام مشروع الزكاة والصدقات على أهل الخير، وأفاد رئيس قسم الموارد باللجنة جودة الفارس بأهمية المشروع الذي يخدم العمل الدعوي الذي تقوم به اللجنة موضحاً ان المؤلفة قلوبهم هم المصرف الرئيس الذي ترتكز عليه اللجنة وتنفرد باستحقاقه على جميع اللجان الخيرية بالكويت وهذه الفئة من مصارف الزكاة الثمانية.

مبرة طريق الإيمان في زيارة لبورما

د.نبيل العوضي يقدم المساعدات

قام رئيس مبرة طريق الإيمان د.نبيل العوضي ومدير عام المبرة محمد القلاف بالتعاون مع مؤسسات راف وعيد والأصمخ في قطر برحلة إغاثة لتقديم المساعدات للمسلمين الفارين من الموت البوذي على حدود بورما وقدمت المساعدات المالية التي تبرع بها الخيرون من أبناء الكويت لنصرة المسلمين.

1,6 مليون مصلّ بعد توسعة الحرم النبوي

المسجد النبوي الشريف

أصدر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أوامره بتوسعة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة بزيادة استيعابية تقدر بنحو 1,6 مليون مصل مما سيؤدي إلى تقديم خدمة جليلة لزوار مسجد الرسول ﷺ وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل أولاها لما يتجاوز 800 ألف مصل، والمرحلتان الثانية والثالثة توسعة الساحتين الشرقية والغربية لاستيعاب 800 ألف مصل إضافيين ايضا.

الشهادات الطبية المزورة من الكبائر

المسباح: المال الذي يحصل عليه الموظف من عمله الذي تغيّب فيه مال حرام

د.محمد الطبطبائي

د.ناظم المسباح

د.بسام الشطي

د.خالد السلطان

دأب البعض من معدومي الضمير على تقديم شهادات طبية مزورة، أي تثبت أمراضا غير موجودة فعلا لدى الشخص الذي يقوم بتقديمها وهذه الشهادات محررة بواسطة أطباء يخالفون دينهم وضمائرهم وتستخدم هذه الشهادات لتأجيل قضايا وبالتالي التأخير في حصول أصحاب الحق على حقوقهم، أو عدم حصولهم على هذه الحقوق مطلقا، بل ان هذه الشهادات أصبحت سلاحا يرفعه أي منحرف في وجه من يختلفون معه لإدانة الخصوم الأبرياء والإضرار بهم وتعطيل مصالحهم، حول هذه القضية نتعرف على رأي علماء الشرع فيها:

الطبطبائي: تؤدي إلى ضياع حقوق الناس والحصول على امتيازات لا يستحقونها

الشطي: مخالفة شرعية من الطبيب أو الموظف وهي من باب شهادة الزور

السلطان: لا تحتاج لتوضيح تحريمها شرعاً وعقلاً وأخلاقياً وهي كذب وتزوير ورشوة

عقوبة صارمة

يقول عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية سابقا د.محمد الطبطبائي ان الشهادة الطبية في حد ذاتها شهادة عادية يفترض فيها ان تكون مطابقة للحقيقة من مرض الإنسان أو إصابته ويوجب الشرع فيها التزام جانب الحق وألا تؤدي لضياع الحقوق سواء تجاه انسان أو مجتمع أو لأخذ شيء لا يستحقه صاحب الشهادة فإذا كانت على غير الحقيقة تكون بمنزلة شهادة زور، وشهادة الزور في الإسلام من أكبر الكبائر أي انها أعظم الذنوب التي يستحق الإنسان العقوبة عليها لأنها تؤدي لضياع حقوق الناس والحصول على امتيازات ومزايا لا يستحقونها.

وأضاف ان الشهادة الطبية المزورة أو التي لا تطابق الحقيقة قد تؤدي لقتل إنسان أو سجنه أو ضياع حقوقه المالية، وقد تشجع على ترك العمل وتعطيل مصالح الناس، لذلك فإنه الى جانب العقوبات التي ترتبط بها تنظيمات العمل فإن الشرع تشدد في عقوبتها وهي تخضع لعقوبات التعزيز، كما تحدد عقوبات جرائم الحدود والسرقة والزنا وقطع الطريق إلا ان للحاكم والمجتمع ان يفرضا عقوبات الزجر على مرتكب هذه الجريمة مع انها تدخل في عقوبات التعزيز بالعقوبات القاسية فمن المطلوب ان يتم التشديد في العقوبات حتى يؤدي ذلك الى منعها.

وأشار الى ان تلك العقوبات الخاصة بهذه الجرائم يجب ان تكون مؤثرة ومصلحة في الوقت نفسه لأن الادعاء الكاذب عمل خطير وقد يكون نموذجا لآخرين وباعثا على إفشاء الفساد بين الناس ومشجعا على التقاعس عن العمل والحصول على الراتب دون جهد مقابل وهو ما يقوض أركان المجتمع وقوته الاقتصادية، وهذا السلوك يساعد ايضا على عدوانية الناس وانتشار الظلم وان من يحرر هذه الشهادة غير المطابقة للحقيقة يرتكب جريمة لا تقل عمن تحرر له لأنه يزكي عملا ينافي تعاليم الإسلام وقيمه وحضارته.

خيانة

واعتبر د.ناظم المسباح ان منح بعض الأطباء لشهادة الإجازة المرضية لشخص صحيح معافى، خيانة للأمانة، وابتعاد عن الحق والصواب من جهة، ومن جهة اخرى تعتبر شهادته شهادة زور، وطالب المسباح الأطباء بالتحقق من شهادتهم لأن الله تبارك وتعالى يأمرنا بأن نشهد على الحق (واشهدوا ذوي عدل منكم)، كما دعا الموظف المسلم الى أداء أمانته كاملة وأن يكون مثالا للآخرين من الشباب وغيرهم حتى يسير على ما فرضه الإسلام وأوجبه القرآن من المحافظة على أداء الواجب كاملا غير منقوص.

وطالب د.المسباح بأن يتقن الموظف عمله دون تزييف ولا تغيب إلا لعذر شرعي، موضحا انه لا يصح له ان يتجاوز الحدود التي حددها له القانون أو الإدارة من أداء الواجب (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها).

وأكد ان المال الذي يحصل عليه الموظف من عمله الذي تغيب منه بدون مبرر مال حرام وان أكل المال الحرام سبب في عدم إجابة الدعاء وسبب في محق البركة، ودعا د.المسباح المسلم إلى اتقان عمله واستحضار مراقبة الله عز وجل وان يعلم المسلم ان عمله أمانة لا بد أن يؤديها كما يجب، كما دعا الأطباء الى الخوف من الله والى عدم الإعانة على الإثم والعدوان.

حرام

ويؤكد د.بسام الشطي ان التزوير واستصدار شهادات طبية مزورة كذب وتزوير وباطل، وكل هذا حرام والنبي ﷺ يقول: «من غشنا فليس منا» فمنح الطبيب لشهادة الإجازة المرضية لشخص صحيح غير مريض تدخل في سياق «خيانة الأمانة وشهادة الزور» التي تعتبر من أكبر الكبائر، وان المال الذي يتقاضاه مقابل منحه الشهادة له مال حرام وهو مخالفة شرعية سواء من قبل الطبيب أو الموظف.

من الكبائر

وشدد د.خالد السلطان على ان المال الذي يتقاضاه العامل والموظف في الأيام التي يقدمها على انه مريض وهو صحيح لا يحتاج اليها صحيا يعتبر مالا حراما وان الطبيب الذي تعمد إعطاء شهادة الإجازة المرضية لذلك الموظف تعتبر شهادة زور والتي تعتبر من أكبر الكبائر والله سبحانه وتعالى يقول: (واجتنبوا قول الزور) وقول رسول الله ﷺ حين سئل عن الكبائر قال: الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قول الزور أو قال شهادة الزور» رواه البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله عنه.

وطالب د.السلطان من يقوم بهذا العمل من الأطباء بالتشدد في منح هذه الشهادات مع الفحص الجيد والدقيق لطالب الإجازة المرضية حتى يتجنبوا هذا المحظور، وهي شهادة الزور، ودعا المجتمع الكويتي الى إزالة هذه العادة المحظورة باعتبارها مخالفة شرعية سواء من جانب العامل أو الموظف والطبيب.

وأكد السلطان ان أخذ إجازة مرضية مزورة لا يحتاج الى توضيح وبيان لتحريمها شرعا وعقلا وأخلاقيا باعتبارها معلومة بالضرورة لكل عاقل مؤمن أو كافر، بر أو فاجر وانتقد السلطان تبرير بعض الموظفين اتباعهم هذا المسلك واعتبره كذبا وتزويرا ورشوة.

الوقف.. أسئلة وأجوبة

صدر مؤخرا عن الأمانة العامة للأوقاف كتيب يحتوي على 50 سؤالا وأجوبتها بعنوان «الوقف.. أسئلة وأجوبة» من إعداد وتحرير حمد جاسم المير والسيد المخزنجي وقام بالمراجعة الشرعية عضو اللجنة الشرعية د.يوسف الشراح. يشمل الكتيب جميع الإجابات للأسئلة التي تدور في أذهان الجمهور حول الوقف والمفاهيم المرتبطة به ويعتبر مرجعا مهما لكل مسلم.

صورة الغلاف

(فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

قبض الثمن قبل الشراء

رجل يأخذ أموالا من بعض الناس ويكتب معهم عقدا بأنه باع لهم بضاعة معينة وتذكر أوصافها حسب النموذج (الكاتلوج) وهو في الحقيقة لم يشتر شيئا. ثم يذهب ويشتري بهذه الأموال بسعر آخر اقل ثم يسلمها في الموعد المحدد لأصحاب الأموال، فهل هذا العمل صحيح؟ وإذا كان يسلم لنا البضاعة مقسطة وليست كلها مرة واحدة هل يصح؟

د. عجيل النشمي

● العقد والبيع صحيح وهو من عقد السلم: هو أن يسلم المشتري الثمن حالا حاضرا في مقابل سلعة موصوفة في الذمة إلى أجل. فإذا تحدد الثمن والأجل ووصف البضاعة وصفا تاما فالبيع صحيح. ولا يشترط كون المسلم فيه. وهو البضاعة موجودة وقت العقد.

ودليل ذلك أن النبي ﷺ «قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم، أو وزن معلوم، أو اجل معلوم» ولم يذكر النبي ﷺ اشتراط وجود السلعة عند البائع.

فإذا لم يتمكن البائع من تسليم البضاعة إلى أصحابها. فأصحاب الأموال بالخيار إما أن يصبروا إلى أن يتمكن البائع من تسليمها أو يفسخوا العقد. ويأخذوا أموالهم وإما أن البائع في هذا العقد يسلم البضاعة مقسطة على فترات محددة فهذا جائز لاشيء فيه مادام العقد قد تم على ذلك.

ذبائح أهل الكتاب

ما حكم الأكل من ذبائح أهل الكتاب التي لا يعلم كيفية تذكيتها مع العلم أنني أقيم للدراسة في بريطانيا ولا أعلم طريقة الذبح فهل ينزل عموم الآية وفعل النبي ﷺ من أكله من شاة اليهودية منزلة العموم وترك الاستفصال عن طريقة الذبح؟ أفتونا مأجورين.

● يشترط لصحة الذبح في الجملة شرائط راجعة إلى الذابح وهي:
- ● أن يكون عاقلا.
- ● أن يكون مسلما أو كتابيا.
- ● أن يكون حلالا إذا ذبح صيد البر.
- ● أن يسمي الله تعالى على الذبيحة عند التذكر والقدرة.
- ● ألا يهل بالذبح لغير الله تعالى.

وزاد المالكية:
- ● أن يقطع من مقدم العنق.
- ● ألا يرفع يده قبل تمام التذكية.
- ● أن ينوي التذكية.

ويحل أكل ذبائح أهل الكتاب من حيث الجملة حسب البيان الآتي: وأود بيان شرط يغفل عنه من يبين حكم أكل ذبائح أهل الكتاب وهو حكم التسمية على الذبيحة فالجمهور إلى اشتراط تسمية الله تعالى عند التذكر والقدرة. فمن تعمد تركها وهو قادر على النطق بها لا تؤكل ذبيحته ـ مسلما كان أو كتابيا ـ ومن نسيها أو كان أخرس أكلت ذبيحته.

وذلك لقوله تعالى: (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) نهى سبحانه عن أكل متروك التسمية وسماه فسقا، والمقصود ما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ قال: المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل ﴾ ويقاس على المسلم ـ في الحديث ـ الكتابي، لأن الله تعالى أباح لنا طعام الذين أوتوا الكتاب فيشترط فيهم ما يشترط فينا.

وذهب الشافعية إلى أن التسمية مستحبة ووافقهم ابن رشد من المالكية وهي رواية عن أحمد مخالفة للمشهور لكن اختارها أبو بكر ـ لأن الله تعالى أباح لنا ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وهم لا يذكرونها، وأما قوله تعالى: (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق)، ففيه تأويلان أحدهما: أن المراد ما ذكر عليه اسم غير الله، يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله تعالى: (وما أهل لغير الله به) وسياق الآية دال عليه فإنه قال: (وإنه لفسق) والحالة التي يكون فيها فسقا هي الإهلال لغير الله.

قال تعالى: (أو فسقاً أهل لغير الله به).

ثانيهما: ما قاله أحمد أن المراد به الميتة بدليل قوله تعالى: (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم) وذلك لأنهم كانوا يقولون: أتأكلون ما قتلتم ـ أي ذكيتم ـ ولا تأكلون ما قتل الله؟ يعنون الميتة.

ومما يدل على عدم اشتراط التسمية ما أخرجه البخاري عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ «أن قوما قالوا للنبي ﷺ: إن قوما يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «سموا عليه أنتم وكلوه» قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر» فلو كانت التسمية شريطة لما حلت الذبيحة مع الشك في وجودها، لأن الشك في الشريطة شك فيما شرطت له.ثم إن للتسمية حقيقة، وشرائط، ووقتا، نذكرها في الفقرات التالية.

وعلى كل حال فإن ذبائح النصارى اليوم لا يحل أكلها لأنهم لم يعودوا يذبحون بالطريقة الشرعية بل بطرق الصعق وغيرها ولذلك لا يجوز أن تأكل حتى تتأكد من أن هذا المحل يبيع المذبوح بالطريقة الشرعية.

عدم الصرف على الزوجة

اتفقت مع زوجتي على السماح لها بالعمل وانتفاعها من راتبها مقابل عدم قيامي بالنفقة عليها، وعدم أخذي لأي مبلغ من راتبها إطلاقا.. علما بأنني أتحمل وحدي جميع مصاريف البيت، ودون أي مساعدة منها.. هل علي إثم بعدم الصرف عليها؟

● الإنفاق على الزوجة واجب على الزوج ولو كانت غنية أو موظفة، ولكن إن تنازلت عن النفقة فقد تنازلت عن حقها وربما تكون مكرهة فلا يطيب المال للزوج.. ومن جانب آخر لا يليق بالزوج أن يطلب من الزوجة أن تتنازل عن حقها في النفقة، ولو اتفق معها على أن تساهم في نفقة البيت لكان أكرم وأفضل.